

ميزانية الجبن والاجبان

بقلم الياس بجاني/ مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

بعد جهد جهيد وصبر مديد ولدت موازنة أهل حكم لبنان الجديدة لعام ١٩٩٩ على قاعدة القول المأثور "تمخض الجبل فولد فأراً". بالطبع لم يكن أحد يتوقع عجيبة توقف المسار الانحداري للاقتصاد اللبناني في ظل الاحتلال وحكم التبعية، إلا أن ما جاء في جدول المعدلات الضريبية جرد الدكتور جورج قرم شخصياً، وهو الخبير الاقتصادي الدولي من مصداقيته، وأكد على حقيقة مهمة جداً، إلا وهي، أن من يسبح في مياه التبعية لا يمكن أن يقي نفسه من البلل.

ألفا ليرة زيادة على تنكة البترين، أي ما يعادل دولارين كنديين، ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ألف ليرة زيادة رسم على إجازات العمل للعمال الأجانب، مع استثناء العمال السوريين من هذه الضريبة، ٥% زيادة على ضريبة الدخل لتصبح ١٥%، ٢٠% زيادة على أنواع الأجبان الفاخرة، ١٠٤% على الخمور و ٣٥% على السجائر و ٥٥% على البيرة المستوردة وتطول القائمة وتطول وهي بمجملها تستهدف الطبقة الفقيرة التي أصبحت تشكل ما يزيد عن ثلثي اللبنانيين.

أين العدل في استثناء ما يزيد عن مليون ونصف مليون عامل سوري من رسم إجازات العمل وحرمان الخزينة اللبنانية من بلايين الدولارات، علماً أن هؤلاء العمال يزاحمون اليد العاملة اللبنانية دون وجه حق، ولا يدفعون ضريبة دخل كما يفعل اللبناني، ويحولون سنوياً إلى بلادهم المليارات من الدولارات، أضف إلى أنهم يشاركون اللبناني في كافة خدمات دولته الصحية والتعليمية وغيرها دون مقابل. وما دام العامل السوري قد أستثنى فلماذا يدفع الفلسطيني والأردني والعراقي والمصري والسوداني، أفليس جميعهم عرباً وأشقاء؟

وبأي حق يُطلب من الشعب اللبناني الذي أثبت الدراسات التي نشرت مؤخراً حتى في الصحف اللبنانية أن حوالي ٤٠% من أفرادهم يستدينون ليدفعوا أقساط تعليم أولادهم وتسديد فواتير علاجهم، أن يدفع دولارين زيادة على كل تنكة بترين؟

وكيف يعقل أن تصبح ضريبة الدخل على اللبناني ١٥ ٪ ، وهو الذي أصبح على قاب قوسين من الجوع ونسبة البطالة في بلده المختل تزيد عن ٣٠ ٪ فيما العامل السوري لا يدفع أية رسوم ولا يصرف مما يجنيه في لبنان سوى القليل النذير؟

أما الأمر العجيب الغريب في الموازنة، ومع سذاجته وتفاهته، فهو أمر الأجبان الفلخرة التي تقرر أن تُزاد الضريبة عليها بنسبة ٢٠ ٪. ترى من سيصنف الأجبان بين فاخرة وغير فاخرة، وبين أجبان شعبية يأكلها الفقراء وأجبان فاخرة لا تهمها إلا أحماس وأنيمات أمعاء ومعدات الأغنياء؟

"صحيح يلي استحووا ماتوا"، وصحيح أيضا أن كل من يشارك في حكم التبعية، ولو كان قديسا يعهر وجدانه ويموت ضميره ويخدر حسه الوطني. إن الدكتور جورج قرم فقد نفسه مرتين، واحدة عندما دخل الحكم، وأخرى عندما رضخ ووافق بأن تنسب له الموازنة الجديدة التي عاملت اللبناني كعبد وكمواطن من الدرجة العاشرة في وطنه. إن تزامن صدور موازنة الجبن والاجبان مع اضطرار معامل البساط للحمضيات في صيدا إلى الإقفال وتسريح المئات من عمالها نتيجة لمضاربة الأشقاء وإغراقهم للأسواق في لبنان ودول الخليج العربية بمنتجاتهم لم يكن مصادفة بريئة، وإنما نذير خطير يذكر أن المؤامرة على لبنان مستمرة لإفقار وتهجير شعبه، وضرب اقتصاده صناعة وتصديرا وزراعة، وتقويض استقلاله، وزرع الفتنة بين أبناء شعبه، وبالنهاية طمس هويته المميزة وتقويض كيانه وسيادته واستقلاله.

إن الحكم في لبنان هو حكم "جبن وجبني"، كما دلت الموازنة، والحكام فيه "أكيلة جبني"، وبالتالي فإن لا خلاص للوطن وشعبه، كل شعبه، إلا في التخلص من مصيبة حكامه "أكيلة الجبني" من النوع الفاخر، واسترداد القرار من الذي ولاهم وجعل من لبنان ال ٦٠٠٠ سنة تاريخ وحضارة دولة معدمة محتلة مديونة وأفقر سكانه وهجرهم.

كان يشار حتى أمس القريب "بدول جمهوريات الموز" إلى الدول التي تتحكم بإرادة قرارها قوى أجنبية وتفتقر إلى القوانين والأنظمة العادلة، أم عبقرية الأشقاء وتفنن حكام لبنان التبعية فقد استبدلوا المسمى هذا ليصبح "دول جمهوريات الجبني".